مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 23 العدد: 02 السنة: 2024 ص ص: 174–197

استخدام النماذج الكمية في ترشيد قرارات منح الائتمان في بنك اليمن والكويت

The Use of the Quantity Models to Rationalize Decisions of Credit in Yemen and Kuwait Bank

غسان سعيد سالم باجليدة*، جامعة حضرموت (اليمن)، gsaeed@uhb.edu.sa

بتول سعيد باوزير، جامعة حضرموت (اليمن)، hotmukala@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/11/27	تاريخ القبول: 2024/01/28	تاريخ النشر: 2024/01/30	المؤلف المرسل: غسان سعيد سالم

الملخص: هدفت الدراسةُ إلى التعرف إلى دور النماذج الكمية عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء بنك اليمن والكويت، من خلال التعرف إلى دور تحليل نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب المديونية، وتحليل الفشل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان. ولتحقيق هذا الغرض تم الحصول على (70) قرارَ ائتمانٍ تم اتخاذه من قِبَلِ بنك اليمن والكويت لعملائه، خلال المدة من 2015– 2018م، إذ تم إجراء التحليل المالي للقوائم التي تم تقديمها من قِبَلِ العملاء؛ وذلك من أجل معرفة العلاقة بين التحليل المالي باستخدام النسب المذكورة، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها: أن أكثر المتغيرات المستقلة ارتباطا مع المتغير التابع هو مؤشر الفشل المالي. وأظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب النشاط وقرار منح الائتمان، وأن استخدام النماذج الكمية في التحليل المالي يساعد في ترشيد قرارات منح الائتمان في بنك اليمن والكويت.

الكلمات المفتاحية: النماذج الكمية، الائتمان المصرفي، التحليل الائتماني، قرار منح الائتمان.

Abstract: The current study aimed to identify the role of quantitative models when making the decision to grant credit to customers of Yemen Kuwait Bank through the identification of the role of the analysis of the liquidity ratios profitability ratios activity ratios debt ratios and analysis of financial failure to take a decision on the granting of credit. To achieve this purpose was to obtain 70 credit decision taken by Yemen Kuwait Bank to its clients during the period from 2015 to 2018 , where a financial analysis of the lists submitted by customers in order to know the relationship between the financial analysis And the decision to grant credit, whether grants or apologize The study found many of the results that the more independent variables associated with the variable is an index of the financial failure (Z.SCORE), the study also showed no statistically significant relation between the activity ratios and the decision to grant credit rates, and use of quantitative models in financial analysis helps in the rationalization of decisions to grant credit in Yemen Kuwait Bank

Keywords: quantitative models, decision to grant credit, Bank Credit, Creditory Analysis

* المؤلف المرسل: غسان سعيد سالم باجليدة

1. مقدمة:

تعتبر قرارات منح الائتمان من قبل البنوك من القرارات الهامة والتي لها تأثير كبير في ربحية البنوك واستمراريتها وبالتالي لا بد من دراسة هذه القرارات بشكل كافي والاستعانة بكافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالعملاء طالبي الائتمان وذلك للوصول الى القرارات السليمة.

وتعتبر المعلومات المحاسبية للعملاء طالبي الائتمان من الأمور الهامة الواجب توافرها وذلك للوصول الى القرار السليم المتعلق بمنح الائتمان، إلا ان عدم توافر هذه المعلومات بشكل كافي أو الاعتماد على معلومات أخرى قد يؤدي إلى الوصول الى قرارات غير سليمة تتعلق بمنح الائتمان وبالتالي التأثير على نشاط البنك بشكل عام.

علاوة على ذلك تحتاج المعلومات المالية للعملاء طالبي الائتمان الى الكثير من التحليل والتعمق فيهل للوصول الى فراءة أعمق لتفسير العلاقات المختلفة بينها والتعمق فيها بشكل أكبر.

1.1 مشكلة الدراسة:

على الرغم من زيادة المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع المصرفي اليمني (القرشي, 2013م) إلا أن الجهاز المصرفي في اليمن يعاني العديد من التحديات والصعوبات والاشكاليات، وبرغم المحاولات الكثيرة لإجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية؛ إلا أنها لم تؤت أكلها حتى اللحظة. وزاد من تلك التحديات: استمرار الحرب الدائرة في البلاد منذ العام 2015، وما خلفته من انقسام مالي ونقدي أدى إلى اختلالات كبيرة في بنية الاقتصاد اليمني وتراجع حاد في كافة مؤشراته.

من جهة أخرى ونظرا لكون قرارات منح الائتمان من القرارات الهامة والخطيرة التي تتخذها البنوك، والتي لها دورا كبيرا على نشاط البنوك نفسها وكذلك على الجهات المقترضة، لذا لا بد من اتخاذ هذه القرارات بناء على معلومات وبيانات مالية دقيقة لطالبي الائتمان، ونظرا لكون التحليل المالي بأدواته المختلفة (نسب مالية وتحليل فشل مالي) أحد الأساليب الهامة التي يمكن من خلالها قياس الملاءة المالية للعملاء طالبي القروض للحكم على مقدرتها على سداد تلك القروض والوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك, خاصة اذا ما عرفنا أن متوسط الائتمان لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي اليمني المتمثل في البنوك التجارية والاسلامية يبلغ 58% خلال الفترة من 1990- 2020 (سعيد, 2023).

بناء عليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول العلاقة بين النماذج الكمية المتمثلة في أدوات التحليل المالي المختلفة وبين قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية اليمنية وذلك بالتطبيق على بنك اليمن والكويت كواحد من أقدم البنوك التجارية في الجمهورية وله حصة سوقية كبيرة في القطاع المصرفي في اليمن.

2.1 اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف على العلاقة بين النماذج الكمية المتمثلة في النسب المالية المختلفة وقرارات منح الائتمان لعملاء بنك اليمن والكويت وكذلك استخدام تحليل الفشل المالي وعلاقتها بقرارات منح الائتمان وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على العلاقة بين تحليل نِسَب السيولة وقرار منح الائتمان.
- التعرف على العلاقة بين تحليل نِسَب الربحية وقرار منح الائتمان.
- التعرف على العلاقة بين تحليل نِسَب النشاط وقرار منح الائتمان.
- التعرف على العلاقة بين تحليل نِسَب المديونية وقرار منح الائتمان.
- التعرف على العلاقة بين تحليل الفشل المالي وقرار منح الائتمان.

3.1 فروض الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة وقرار منح الائتمان في بنك اليمن والكويت
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية وقرار منح الائتمان في بنك اليمن والكويت
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب النشاط وقرار منح الائتمان في بنك اليمن والكويت
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب المديونية وقرار منح الائتمان في بنك اليمن والكويت
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل الفشل المالي وقرار منح الائتمان في بنك اليمن والكويت

4.1 أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة من جانبين:

الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية من أهمية الموضوع التي تتناوله الدراسة والذي يلقي الضوء على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية اليمنية (بنك اليمن والكويت نموذجا) ومدى اعتماد هذه القرارات على الأساليب الكمية، كما يمكن ابراز أهمية الدراسة من القطاع الذي تتناوله، وهو القطاع المصرفي، إذ يُعَدُّ هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية المهمة في اليمن.

الأهمية العملية: يمكن إبراز الأهمية العملية للدراسة من زاوية الجهات المستفيدة منها، وهي في المقام الأول بنك اليمن والكويت؛ كونَ الدراسة يتم تطبيقها في البنك ذاته، ويستفاد منها أيضا في معرفة دور النماذج الكمية عند اتخاذهم لقرار منح الائتمان، وتستفيد من الدراسة أيضا الجهاتُ الأخرى مثل البنوك التجارية اليمنية الأخرى، وعملاء القطاع المصرفي، مِن مقترضين وغيرهم، وأيضا الجهاتُ المنظِّمة والمشرفة على القطاع المصرفي في اليمن، والمهتمين والباحثين في المجال المصرفي.

5.1 منهجية الدراسة وحدودها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وذلك من خلال وصف المشكلة بأبعادها المختلفة، وتحليل البيانات، وذلك اعتمادًا على البيانات الفعلية المتمثلة بقرارات منح الائتمان الممنوحة سلفا لعملاء بنك اليمن والكويت،

خلال المدَّة من العام 2015م إلى العام 2018م، وتفسير النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences)، الذي يُعرَفُ اختصارًا بـ (SPSS)

أما حدود الدراسة فهي تتضمن:

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على بنك اليمن والكويت كدراسة حالة لكونها دراسة تطبيقية تعتمد على بيانات فعلية حول قرارات الموافقة أو عدم الموافقة على قرارات منح ائتمان لعملاء البنك، ونظرا لكون هذه البيانات غير متاحة للاستخدام الخارجي ولكون أحد الباحثين من موظفي البنك ويشغل منصبا في إدارة البنك، فقد أبدت إدارة البنك مشكورة استعدادها التام واهتمامها لموضوع البحث نظرا لأهميته للبنك في تقييم قراراته المتعلقة بالائتمان. على أن يتم استخدام هذه المعلومات للأغراض البحثية ولا يتم الإفصاح عن عملاء البنك.
- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي للدراسة في الفترة الزمنية التي تمتد من العام 2015م حتى العام 2018م، وهي الفترة التي وافقت إدارة البنك على إمدادنا بالمعلومات المتعلقة بها، ومن وجهة نظرنا تعتبر فترة الأربع سنوات مقبولة للحكم على قياس العلاقة بين أدوات التحليل المالي وقرارات منح الائتمان في البنك خصوصا إذا ما أخذنا في الاعتبار صعوبة الحصول على تلك المعلومات نظرا لحساسيتها.

6.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية التي تناولت موضوع استخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي. نذكر أهمها كما يلي:

أ. على مستوى الدراسات العربية، دراسة (وليد، 2018م) التي هدفت إلى التعرف إلى مدى اعتماد البنوك التجارية على المعلومات المحاسبية في قرارات منح القروض، وماهية المعلومات المطلوبة، ومعرفة أهمية المعلومات المحاسبية ومدى موثوقيتها. وقد أجريت على عينة من البنوك التجارية في الجزائر، واعتمدت المنهجَ الاستقرائيَّ، وقد استُخدِمَت فيها المقابلات الشخصية مع مسؤولي منح القروض. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية لا تعطي أهمية كبيرة للمعلومات المحاسبية، وتستند في اتخاذ القرار الائتماني على الضمانات الكافية وإلى السمعة الجيدة للعميل طالب الائتمان؛ وذلك نظرا لعدم وثوق البنوك على هذه المعلومات المحاسبية.

أما دراسة (بلوله،2018 م) التي أجريت على عينةٍ من البنوك في السودان، بلغ عددها (20) بنكًا، وذلك باستخدام الاستبانة كأداة في جمع البيانات؛ نظرا لصعوبة الحصول على بيانات فعلية تخص العملاء الحاصلين على الائتمان، حيث تعد تلك البيانات سريةً وخاصة بعملاء تلك البنوك. وهدفت إلى التعرف إلى دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، وقد استخدم الباحث المنهجَ الوصفي التحليلي للوصول إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن هناك بنوكًا تعتمد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان؛ لذلك تطلبها من عملائها، في حين أنَّ هناك بنوكًا لا تطلب معلومات محاسبية في بعض الأحيان؛ لعدم وثوقها بهذه المعلومات، أو إنها غير متاحة.

من جهة أخرى، تناولت دراسة (أحمد, 2017م) جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي في بنك الخرطوم في السودان، وذلك للحد من مخاطر التعثر وكان الهدف من الدراسة معرفة موثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى ان توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية يؤدي الى ترشيد قرارات منح الائتمان. كما قام (باوزير،2017م) بدراسة أثر التحليل المالي في أداء البنوك من خلال أربعة محاور، تتمثل في: الثقة في القوائم المالية، والائتمان، والميزة التنافسية، والمخاطر. وقد استُخدِمَت الاستبانةُ لجمع المعلومات من مجتمع الدراسة المتمثل في البنوك العاملة في مدينة المكلا, البالغ عددها (10) بنوك, وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود علاقة بين التحليل المالي والثقة في القوائم المالية، حيث يؤدي التحليل المالي إلى زيادة الثقة في القوائم المالية, إذ إن زيادة الثقة في القوائم المالية تُمكِّنُ البنوك من منح التسهيلات الائتمانية للعملاء بنسبة نجاح عالية جدا, وكما يُسهِمُ التحليل المالي في أن تكون القرارات الائتمانية مبنيةً على أُسُسٍ صحيحة، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي والميزة التنافسية والمخاطر.

أما دراسة (أبو شيخة, 2016م) التي هدفت الى التعرف على أثر سمعة العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، بالإضافة الى معرفة العلاقة بين قرار منح التسهيلات الائتمانية وسمعة العميل طالب التسهيلات ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبانة التي طبقت على 94موظف في القطاع المصرفي الفلسطيني للوصول الى نتائج الدراسة ، وقد خصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن سمعة العميل لها أثر على قرار منح التسهيلات الائتمانية وتبين وجود علاقة بين سمعة العميل الأدبية وقرار منح التسهيلات الائتمانية. ثم جاءت دراسة (إبراهيم وشقورة،2015م) للتعرف على دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية السودانية, حيث اعتمدت الدراسة على اسلوب دراسة الحالة وذلك لتعرف على مقدرة التحليل المالي بأنواعه على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي ومعرفة مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة من ادوات ترشيد القرارات وإظهار الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في صنع القرار الائتماني, ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة كأذاة للجمع المعلومات من عينة الدراسة وتوصلت الدراسة الى عدت نتائج أهمها أن تحليل بيانات العميل زادت من مقدرة إدارة الائتمان على اتخاذ القرار السليم بشأن الائتمان ،حيث أن استخدام المصرف للنسب المالية عند منح الائتمان ساعد على التنبؤ بالوضع المالي واتخاذ قرارات الاقراض.

على نفس المنوال جاءت دراسة (البحيصي ،2011م) للتعرف على مدى اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان، و العوامل المؤثرة على ذلك، تم إعداد استبانة وزعت على موظفي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين ، وتوصلت الدراسة الى عدت نتائج منها أن معظم البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات مالية من الشركات طالبة الائتمان وترتكز تلك المعلومات في القوائم المالية ولا يشترط ان تكون تلك المعلومات مدققه وفي الغالب تغطي أكثر من سنة ، وكذلك يعتمد قرار منح الائتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الإيرادية والتدفقات النقدية وكذلك النسب المالية للشركات طالبة الائتمان.

وأخيرا جاءت دراسة (الدغيم واخرون،2006م) التي تم إجراؤها على المصرف الصناعي السوري وذلك باستخدام أداة المقابلات الشخصية مع موظفي دائرة الائتمان للحصول على معلومات تتعلق بأهمية تحليل البيانات المالية لطالبي الاقتراض وقدرتهم على سداد التزاماتهم بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وقد توصلت الدراسة أن المصرف الصناعي يركز بشكل أساسي على الضمانات, أما فيما يتعلق بالتحليل المالي فقد أظهرت الدراسة عدم طلب المصرف الصناعي من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية (ميزانية عمومية، قائمة دخل، قائمة تدفق نقدي) وبينت الدراسة كذلك عدم قيام المصرف بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي سواء في مرحلة دراسة طلب الاقتراض أوفي مرحلة متابعة القرض، وذلك للوقوف على المركز المالي للعميل أو للتنبؤ باحتمالات تعثره.

ب. على مستوى الدراسات الأجنبية، دراسة (Ruggeri et al.,2018) التي أُجريَت في إيطاليا، وقد استُخدِمَت المقابلات الشخصية أداةً لجمع البيانات، إذ هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية الإقراض المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار الإقراض المصرفي.

أما دراسة (Rahima et al.,2018) التي هدفت الى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية على قرارات منح الائتمان في البنوك في إندونيسيا، وتم استخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن النِّسَبَ المالية التي تؤثر في قرارات الإقراض هي نسبة السيولة السريعة، ونسبة الفائدة المكتسبة. وأظهرت الدراسة تأثير عوامل أخرى غير التحليل المالي في قرارات منح الائتمان، وتتمثل في الضمانات، وعُمْر الشركة، وحسن تعامل المقترض مع البنك، ومُدَّةِ كونِهِ عميلًا للبنك، والتحقق من ملكيته للشركة. ثم جاءت دراسة (Emeni,2014) التي أجريت على البنوك التجارية العاملة في نيجيريا للتعرف على تأثير المعلومات المحاسبية في قرارات منح القروض المصرفية، واستخدم الاستبانة أداةً لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية لها علاقة كبيرة بقرار الإقراض المصرفي، إلا أن قرار منح القروض مشروط بالسياسة الائتمانية للبنوك، إذ إن هناك بنوكًا لا تمنحُ قروضًا لمقترضين سابقين قد تعثروا في سداد قروضهم، مهما كانت نتائج معلوماتهم المحاسبية جيدة.

أما دراسة (Nimpa et al., 2013) التي هدفت إلى قياس تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المصارف التجارية في دولة الكاميرون، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة للحصول على البيانات، وتوصلت الدارسة الى جملة من النتائج منها عدم ثقة البنوك في المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإقراض، وكذلك المعلومات المحاسبية المقدمة من طالبي القروض يتم التلاعب بها لذلك لا يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ قرار الاقراض.

وأخيرا جاءت دراسة (Obara,2004) التي أجريت في نيجريا على عينة من البنوك التجارية، وهدفت الى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية على قرارات منح القروض التجارية وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها ان المعلومات المحاسبية المقدمة من وحدات الأعمال في نيجيريا لا غنى عنها في تقييم القرض وان هناك علاقة إيجابية وهامة بين المعلومات المحاسبية وقرارات منح القروض.

بعد استعراض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية يمكن ملاحظة الآتي:

كل الدراسات السابقة باستثناء دراسة (باوزير، 2017م) أُجريَت في بيئات مختلفة عن الدراسة الحالية، حيث أُجريَت معظمُ الدراسات العربية في (السودان، وفلسطين، والجزائر، وسوريا)، أما الدراسات الأجنبية فأُجريَت في كلٍّ من (إيطاليا، وإندونيسيا، ونيجريا، والكاميرون،).

اعتمدت معظم الدراسات إما على الاستبانة أداةً لجمع البيانات مثلما هو الحال في دراسة (بلوله، 2018م؛ Rahima et al.,2018؛ أحمد, 2017م؛ باوزير ،2017م؛ أبو شيخة,2016م؛ Emeni,2014؛ Nimpa et al., 2013؛ البحيصي, 2011م؛ Obara,2004) أو على المقابلات الشخصية مثلما هو الحال في دراسة (وليد، 2018م، Ruggeri et al.,2018) ولم تعتمد أيٌّ من الدراسات السابقة على بيانات فعلية أو قوائم مالية حقيقية؛ نظرًا لصعوبة الحصول على هذه المعلومات، لكونها تخص العملاء وغير متاحة لغير العاملين في البنوك. وما زال هناك تضاربٌ في نتائج الدراسات، في حين تشير بعض الدراسات إلى وجود بعض البنوك التي لا تطلب معلومات محاسبية في بعض الأحيان؛ لعدم وثوقها بهذه المعلومات، أو إنها غير متاحة، في حين تشير نتائج دراسة أخرى إلى أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان.

وبناءً عليه يمكن القول إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يأتي:

إنَّ الدراسة الحالية تعتمد على بيانات مالية فعلية، تتمثل بالقوائم المالية للعملاء طالبي الائتمان، بالإضافة إلى المذكرة الائتمانية المعَدَّة من قِبَلِ بنك اليمن والكويت، التي بموجبها تم اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه. إنَّ هذه البيانات غير متاحة لغير العاملين في البنك، ولكون الباحثة موظفة لدى البنك؛ تمكنت من الحصول على تلك المعلومات، والتعاون معها لاستخدامها في أغراض الدراسة الحالية.

البيئة التي أجريت فيها الدراسة مختلفة عن الدراسات السابقة، باستثناء دراسة (باوزير2017م)، التي تم إجراؤها في البيئة نفسها، غير أنها تناولت أثر التحليل المالي على أداء البنوك نفسها لم تأخذ بعين الاعتبار المدَّةَ الزمنية، وكذلك أُجريَت الدراسة على فروع البنوك العاملة في مدينة المكلا، ولم تشمل دراسته الإدارات العامة أو الفروع جميعها. كما يمكن النظر الى ما يميز الدراسة من زاوية المدَّة الزمنية التي تم تحليل بياناتها والممتدة من العام 2015م إلى العام 2018م حيث تُعدُّ مُدَّة زمنية حرِجة يمر بها الاقتصاد اليمني؛ نظرًا لظروف الحرب التي أدت إلى تدهور العملة، وخلقت أزمة سيولة انعكست على نشاط البنوك.

7.1. خطة الدراسة:

تتضمن خطة الدراسة بعد المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها وأهميتها ومنهجها واستعراض الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة المحورين التاليين:

المحور الأول: ويتضمن الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التحليل المالي وأهدافه واهميته والأطراف المستفيدة منه وأيضا التطرق الى مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه.

المحور الثاني: يتناول هذا المحور الجانب التطبيقي العملي للدراسة والمتضمن دراسة القوائم المالية المقدمة من عملاء بنك اليمن والكويت بغرض الحصول على الائتمان.

2. المحور الأول: الإطار النظري

يتضمن هذا المحور قسمين هما: الإطار النظري للتحليل المالي والائتمان المصرفي، أما القسم الثاني فيشمل استعراض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالتحليل المالي والائتمان المصرفي وذلك كما يلي:

1.2 القسم الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وعلاقته بالائتمان المصرفي.

1.1.2 التحليل المالي: (مفهومه، وأهدافه، وأهميته)

نظر الباحثون إلى التحليل المالي من عدة زاويا مختلفة، إذ إن هناك تعريفاتٍ عديدة لمفهوم التحليل المالي.

فالتحليل المالي "هو عمليةٌ يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى؛ وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات". (مطر،2010م، ص3).

بينما نظر (الطعمه،2014، ص10) للتحليل المالي من زاوية أخرى وعرفه "بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المنشآت والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"

بناء على ما سبق يمكن القول إن للتحليل المالي عدة أغراض منها: (عناد،2010م)

تقييم المركز المالي والائتماني للمنشاة وتقييم أداء المنشأة وقدرتها على الاستمرارية وبالتالي الحكم على نجاح أو فشل المنشأة، كما يساهم التحليل المالي في المساعدة على اتخاذ القرارات الرشيدة، وتقييم البدائل، من حيث العائدُ، والتكاليفُ، ودرجةُ المخاطر المرتبطة بكل بديل وفَهمٌ أفضل لمواطن القوة والضعف في المنشأة، ووضع الحلول لمعالجتها. (الجرجاوي وآخرون،2010م). أما أهمية التحليل المالي فيمكن النظر الى هذه الأهمية من زاوية الجهات المستفيدة والتي من أهمها: (الشيخ،2008م)

– المستثمرون: وهم يهتمون بالحصول على نتائج التحليل المالي قبل اتخاذهم قرارات استثمارية، إذ إنَّ هدفهم يرتكز على إنفاق المال في نشاطات تضمن لهم الحصول على أرباح في نهاية مُدَّة زمنية محددة.

– الدائنون: وهي تلك الجهات التي تقوم بتمويل المنشأة لتشغيل إمكانياتها الإنتاجية والتسويقية، وتهتم هذه الجهات بالتحليل المالي من أجل تقييم قدرة المنشأة المراد منحها تسهيلات مالية ائتمانية على الوفاء بالتزاماتها؛ من أجل ضمان استرجاع أموالهم والفوائد المترتبة عليها بأوقاتها المحددة.

– إدارة المنشأة: إذ تحرص إدارة المنشاة على الحصول على المعلومات من أجل الحكم على مدى كفاية الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار خلال مُدَّة زمنية معينه، وهي تسعى أيضًا إلى التطوير المستمر بغرض تحقيق أفضل الأرباح الممكنة؛ مما يضعها في وضع يكسبها الشهرة، ويمنحها الميزة التنافسية.

كما توجد جهات أخرى مهتمة بالتحليل المالي مثل سماسرة الأوراق المالية وذلك للتعرف على التغير في أسعار الأسهم والفرص الاستثمارية المتاحة. كما تعتبر الجهات الحكومية من الجهات المهتمة بالتحليل المالي لأغراض رقابية ولأغراض ضريبية؛ من أجل الحد من التهرب الضريبي، ومراقبة الأسعار، وتقييم أداء البنك المركزي؛ لكونه أداة الرقابة على البنوك التجارية.

2.2 الائتمان المصرفي (مفهومه وأهميته وأنواعه)

عرّف سعيد (2000م، ص13) الائتمان المصرفي بأنه "الأموال المقرَضة للأفراد وأصحاب المهن والمشروعات، في شكلٍ نقديٍّ أو عينيٍّ، مقابلَ تعهُّدِ المقترِض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة، أو أقساطًا، في تواريخ متفق عليها، مقابل ضمانات". أما (السيسي , 2004م) فقد رأى أن الائتمان هو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما، بمعنى أن المصرف يثق في مقدرة عميلة على الوفاء فيضع تحت تصرفه مبلغا ما أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين.

ويلعب الائتمان المصرفي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وبخاصة في زيادة كفاية عملية تخصيص الموارد في المجتمع، سواءٌ في مجال الإنتاج أم في مجال الاستهلاك، أو في مجال تسوية المبادلات التجارية. (الخضيري، 1987م).

ويمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين: الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري المانح للائتمان، والثانية الدور الذي يقوم به الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي. فمن وجهةِ نظرِ البنك مانحِ الائتمان، فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يضمن البنك الاستمرارية والنمو، ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. (الجزراوي والنعيمي،2010).

أما أنواع الائتمان المصرفي فهي تتنوع وفقا للتغيرات التي رافق نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد، حيث يتم تصنيف الائتمان إما تبعا للغرض منه (تجاري، صناعي، عقاري) أو الائتمان وفقا لأجله (طويل الاجل، قصير الأجل) أو الائتمان وفقا لنوع الضمان (بضمانات عينية، بضمانات شخصية) أو الائتمان بحسب نوعية التسهيلات المقدمة.

3. المحور الثاني: الجانب التطبيقي على القوائم المالية المقدمة من عملاء بنك اليمن والكويت بغرض الحصول على الائتمان:

يتضمن هذا المحور قسمين، القسم الأول يتم من خلاله إعطاء فكرة عن عينة الدراسة المتمثلة في بنك اليمن والكويت، من حيث التأسيس، والنشاط، والفروع، ومكانة البنك الاقتصادية، وحصته السوقية، وكذلك الأسس التي يعتمدها البنك عند منح الائتمان، وغيرها من المعلومات المتعلقة بالبنك.

أما القسم الثاني فيتناول أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة، وذلك للوصول إلى النتائج والتوصيات.

1.3 القسم الأول: بنك اليمن والكويت

تأسس بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار شركة مساهمة يمنية في الثاني والعشرين من سبتمبر عام 1977م بموجب قرار مجلس القيادة رقم (58) لعام 1977م. ويزاول البنك نشاطه المصرفي في الجمهورية اليمنية عن طريق مركزه الرئيس في مدينة صنعاء وفروعه البالغة (18) فرع الموجودة في المدن الرئيسة. وبذلك يُعَدّ بنك اليمن والكويت أولَ بنكٍ خاصٍّ في اليمن. كما يقدم البك أيضا خدمات مصرفية إسلامية من خلال فرع بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار للمعاملات الإسلامية بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وتحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية. وقد حصل البنك على الموافقة النهائية من البنك المركزي اليمني بشأن ذلك بتاريخ 27 ديسمبر 2010م, ومثلما كان بنك اليمن والكويت مبادراً في دخول القطاع المصرفي، كان البنك ايضاً سباقاً في دخول مجال خدمات التأمين بتأسيس شركة أمان للتأمين في العام 1993م.الجدول رقم (1) أدناه يوضح حصة بنك اليمن والكويت السوقية:

جدول رقم (1) حصة بنك اليمن والكويت السوقية

القطاع	النسبة
قطاع الدواجن	%70
قطاع النفط	% 30
قطاع القمح	% 30
قطاع الاتصالات	% 30
قطاع المنظمات الإنسانية والإغاثية	% 5.2

المصدر: المؤلفين، 2020م، ص 12

الأمور التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار منح الائتمان في بنك اليمن والكويت:

هناك العديد من الأسس التي يتبعها بنك اليمن والكويت في سياسته الائتمانية تتمثل أهمها في:

1.المحافظة على نسبة السيولة لدى البنك ضمن نسب السيولة الآمنة وان تراعي عملية منح الائتمان في كل وقت نسبة السيولة المحددة من قبل البنك المركزي اليمني والعمل على ان تكون هذ النسبة أعلى من النسبة المحددة من البنك المركزي اليمني بما لا يقل عن 15% وبما يضمن للبنك موقف مالي سلس تجاه التزاماته تجاه الغير من مودعين وغيره، كما يراعى في هذا الصدد الموائمة بين آجال أصول البنك (القروض والتسهيلات الائتمانية) وآجال خصومه (الودائع).زاد التشديد على

نسب السيولة بعد الظروف التي مرت بها البلاد واندلاع أزمة السيولة الأمر الذي وضع البنوك اليمنية في مأزق ونظرا لأن فترة الدراسة تمت خلال الأربعة السنوات الأخير والممتدة من الفترة 2015-2018، تم التركيز على دراسة العلاقة بين نسب السيولة لدى العميل طالب الائتمان وبين قرار منح الائتمان من عدمه.

2.اتباع سياسة التقليل من المخاطر في عمليات منح الائتمان من خلال عدم تركيز مبالغ الائتمان في عدد محدود من العملاء أو قطاع معين من السوق والعمل على توسيع قاعدة العملاء في مجال منح الائتمان ولقطاعات اقتصادية مختلفة، ومن هذا المنطلق يتم التركيز على نسب النشاط للعميل طالب الائتمان ومقارنتها بالقطاع الاقتصادي حيث تمت دراسة العلاقة بين نسب النشاط وقرار منح الائتمان.

3.الأخذ بعين الاعتبار نسب الربحية للعميل طالب الائتمان فهل سيتمكن من تحقيق أرباح تغطي تكاليفه بالإضافة الى تكاليف القرض الممنوح اليه من خلال الحصول على قوائم مالية حديثه ومصدقة أو بيانات مالية كافية للتعرف على أوضاع العميل المالية من خلال اجراء التحليل المالي اللازم، ويجب مراعاة تذبذب أسعار الصرف وأثرها على ربحية العميل.

4.التأكد قدر الإمكان من ان العميل طالب الائتمان غير مديون للبنوك أخرى وان الهدف من الحصول على الائتمان ليس بغرض سداد ديون قائمة عليه وهنا يتم التركيز على نسب المديونية للعميل.

5.الحصول –متى أمكن- على احتمالية الفشل المالي للعميل وذلك باستخدام نموذج التمان لتوقع الفشل المالي وربطة بقرار منح الائتمان فليس من المنطق ان يمول البنك مشروع فيه احتمالية الفشل كبيرة جدا

والجدير بالذكر ان هناك اعتبارات أخرى عند اتخاذ قرار منح الائتمان منها الضمانات المقدمة وسمعة العميل ومكانته ولكننا نركز على الجوانب المالية في هذه الدراسة.

الجدول رقم (2) يوضح عدد العملاء المتقدمين للحصول على ائتمان خلال فترة الدراسة

السنة	تجديد تعديل تجاوز لعملاء سبق وان حصلوا على ائتمان	عملاء جدد	اعتذار للعملاء	تحويل لمتعثر
2015	43	19	4	-
2016	60	23	5	2
2017	80	20	10	-
2018	70	15	8	-

المصدر: المؤلفين, 2020م, ص13

2.3 القسم الثاني: أساليب التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة

- **متغيرات الدراسة:**

اشتملت الدراسة على خمس متغيرات مستقلة، ومتغيرًا تابعًا لها، حيث تختبر الدراسة العلاقة بين النِسَب المالية المختلفة (كمتغيرات مستقلة)، وبين قرار منح الائتمان من عدمه، وتتمثل هذه النِسَب في نِسَب السيولةِ، والربحيةِ، والنشاطِ، والمديونيةِ، وكذلك النِسَب التي تعكس مؤشرات الفشل المالي.

- **معالجة البيانات وتحليلها:**

مثلما أشرنا سابقا, فقد تم الحصول على (70) قرار ائتمان تم اتخاذه من قبل بنك اليمن والكويت لعملائه خلال المدَّة من 2015 – 2018م, إذ تم إجراء التحليل المالي للقوائم التي تم تقديمها من قِبَلِ العملاء وفق النموذج المستخدم في بنك اليمن والكويت, وذلك باستخدام برنامج الإكسل, وبعد إجراء التحليل المالي واستخراج النِسَب المالية المتمثلة في (نِسَب السيولة، ونِسَب الربحية، ونِسَب النشاط، ونِسَب المديونية، ومؤشر الفشل المالي)، وتم نقل هذه النِسَب إلى البرنامج الإحصائي (SPSS 25)؛ من أجل معرفة العلاقة بين التحليل المالي باستخدام النِسَب المذكورة واتخاذ قرار منح الائتمان, سواءٌ بالمنح أو الاعتذار.

- **تحليل البيانات واختبار الفرضيات:**

تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي المتمثل في استخدام مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي – الانحراف المعياري)، وتم كذلك استخدام ارتباط بيرسون؛ لكونه يقيس العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى تطبيق الانحدار الخطي المتعدد Multiple Régressions على كل المتغيرات المستقلة (نِسَب السيولة، ونِسَب الربحية، ونِسَب النشاط، ونِسَب المديونية، ومؤشر الفشل المالي) مع المتغير التابع وهو قرار منح الائتمان، سواءٌ بالقبول أو الاعتذار، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 25)، وكانت النتائج كالآتي:

أولًا: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء بتحليل واختبار الفرضيات لا بُدَّ من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي، ممثلة بمقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي – الانحراف المعياري) من الجدول الآتي:

جدول رقم (3) يوضح الرموز وما يقابلها من متغيرات الدراسة

المتغيرات	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى (MIN)	الحد الأعلى (MAX)
نِسْبة التداول	CUR	1.8220	1.24430	.34	6.25
نِسْبة السيولة السريعة	QCR	1.4939	1.15975	.08	6.25
نِسْبة السيولة النقدية	CAR	.3523	.40972	.01	1.47
معدل العائد على الأصول	ROA	.1370	.22467	.00	1.68

معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	.2851	.34680	.00	2.29
نِسْبة مجمل الربح	GPR	.6261	1.57511	.00	9.09
نِسْبة صافي الربح	NPR	.4924	1.10014	.00	4.93
معدل دوران الأصول المتداولة	RCA	2.0969	2.33725	.00	11.08
معدل دوران الأصول الثابتة	RFA	23.9019	66.69618	.00	387.10
معدل دوران مجموع الأصول	RTA	1.4691	2.00770	.00	10.77
معدل دوران المخزون	ITR	15.8273	42.56480	.00	188.97
نِسْبة الديون إلى حقوق الملكية	DER	.4897	1.44745	.00	11.99
نِسْبة الديون إلى مجموع الأصول	DTA	.0729	.43470	.00	3.00
صافي رأس المال العامل إلى الأصول	NWC	.2876	.31493	.00	2.10
حقوق الملكية إلى الأصول	ETA	.4906	.47253	.00	3.64
صافي ربح العمليات إلى الأصول	NPA	.0960	.11599	.00	.44
حقوق الملكية إلى الخصوم	ETL	1.7724	2.74333	.00	12.50
المبيعات إلى مجموع الأصول	STA	2.0991	3.25810	.00	20.00
مؤشر الفشل	Z.SCORE	1.8220	3.07563	.00	12.28
قرار منح الائتمان	DOC	1.4939	.45502	1.00	2.00

المصدر: المؤلفين, 2020م, ص14

يُظهِرُ الجدولُ أعلاه جميع متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في النِسَب المالية المختلفة، ومؤشر الفشل المالي، وأيضا يُظهِرُ المتغير التابع المتمثل في قرار منح الائتمان, من حيث وسطها الحسابي والانحراف المعياري لكل تلك النِسَب مع المكونات الفرعية التي تتكون منها كل نِسْبة مالية.

1. فنِسْبة التداول (CUR) توضح عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، بمعنى آخر إلى أيّ مدىً يمكن للمُنشأة تسديد جميع الخصوم المتداولة من الموجودات المتداولة من غير اللجوء إلى مصادر أخرى، والنِسْبة المقبولة لهذه النِسْبة هي: (1:2) بحسب المعيار الصناعي، أي أن تغطي الأصولُ المتداولةُ الخصومَ المتداولةَ مرتين،

وبحسب الجدول فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.34), في حين أنَّ الحد الأعلى هو (6.25), حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.8220), في حين بلغ الانحراف المعياري لها (1.24430), وبما أن الانحراف المعياري أقل من الوسط الحسابي نقول إنها أقلُّ تشتتًا.

2. نِسْبة السيولة السريعة (QUR)، وتُستخدَمُ لقياس قدرة المنشأة على سداد خصومها المتداولة من غير استخدام المخزون، وهي مقياسٌ أكثرُ تشددًا في تقييم سيولة المنشأة، فإذا كانت النِسْبة منخفضة عن النِسْبة المعيارية فهذا يشير إلى أن المنشأة لا تستطيع تسديد خصومها المتداولة إلا إذا باعت جزءًا من المخزون. والنِسْبة المقبولة لهذه النِسْبة هي 1:2)، وبحسب الجدول فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.08)، في حين إنَّ الحد الأعلى هو (6.25)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.4939)، في حين بلغ الانحراف المعياري لها (1.15975)، وبما أن الانحراف المعياري أكبر من الوسط الحسابي نقول إنها هذه النِسْبة فيها تشتتٌ، ولكنْ بدرجةٍ محدودةٍ؛ نظرا للتقارب بين الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي.

3. نِسْبة السيولة النقدية (CAR), وتوضح هذه النِسْبة قدرة المنشأة الفورية في الاستجابة للحالات الطارئة غير القابلة للانتظار؛ حتى لا ينعكس سلبا على نشاط المنشأة، وعندما تكون أقلَّ من النِسْبة المعيارية فهذا يعني أن المنشأة لا تستطيع سداد التزاماتها بالكامل، والنِسْبة المقبولة لهذه النِسْبة(1:1)، وبحسب الجدول فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.01) في حين أنَّ الحد الأعلى لها هو (1.47)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (3523.), في حين بلغ الانحراف المعياري لها (40972.), وبما أن الانحراف المعياري أكبر من الوسط الحسابي نقول إنها من النِسَب الأكثر تشتتًا, ويمكن أن نقول إنَّ هذا التباين والاختلاف يعود إلى اختلاف أنواع القطاعات التي يتم منحها الائتمان, فهناك قطاعات تأثرت بأزمة السيولة خلال مُدَّة الدراسة ,منها قطاع السياحة, في حين هناك قطاعات استفادت منها, كقطاع الصرافةِ, والمشتقات النفطية.

4. معدل العائد على الأصول (ROA)، وتقيس هذه النِسْبة القدرة الإيرادية للأصول المستثمرة في المنشأة، بغض النظر عن مصادر التمويل، سواءٌ أكانت داخليةً أم خارجية، وترمي هذه النِسْبة إلى بيان العلاقة بين الأرباح والأموال المستثمرة، وتُعَدّ مؤشرًا لقياس ربحية المنشأة، فكلما زاد هذا المعدل دلَّ ذلك على كفاءة الإدارة، والعكسُ صحيحٌ. وبحسب الجدول السابق فإن الحدَّ الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين أنَّ الحد الأعلى لها هو (1.68)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (1370.)، في حين بلغ الانحراف المعياري لها (22467.). تُعَدُّ هذه النِسْبة من أكثر النِسَب تشتتًا؛ ويعود ذلك إلى اختلاف نِسْبة معدل العائد للعملاء المتقدمين لطلب الائتمان، فهناك منشآت كان معدل العائد فيها منخفضًا جدا؛ نظرا لتأثرها وتضررها من الأزمة التي لحقت بالاقتصاد جراء الحرب المستعرة في البلاد.

5. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE), وتقيس هذه النِسْبة العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المنشأة كمقياسٍ لكفاية الأموال. وبحسب الجدول أعلاه فإن الحدَّ الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)،

في حين أنَّ الحد الأعلى هو (2.29)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (2851.) في حين بلغ الانحراف المعياري لها (34680.)، وتُعَدُّ من النِسَب المتشتتة.

6. نِسْبة مجمل الربح (GPR)، وتقيس هذه النِسْبة مقدرة المنشأة على تحقيقها للأرباح من نشاطها الرئيس، ويدل ارتفاعها على زيادة كفاية الأداء المالي وتحقيق أرباح أكثر وتعظيم ثروة المالكين، وبحسب الجدول أعلاه فإن الحدَّ الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين أنَّ الحد الأعلى هو (9.09)، وبلغ المتوسط الحسابي لها (6261.) في حين بلغ الانحراف المعياري لها (1.57511)، نلاحظ أن التشتت كبيرٌ جدا، فهناك عملاء لديهم نِسَب مُجملِ رِبحٍ عالية، في حين أنَّ هناك آخرون لم يحققوا أيَّ ربح، وبذلك يظهر التشتُّتُ.
7. نِسْبة صافي الربح (NPR)، ويدل ارتفاعها إلى زيادة كفاية الأداء المالي، وتحقيق أرباح أكثر، وتعظيم ثروة المالكين، وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين إنَّ الحد الأعلى هو (4.93)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4924.) في حين بلغ الانحراف المعياري لها (1.10014)، ونلاحظ أيضا أنَّ هذه النِسْبة فيها تشتُّتٌ.
8. معدل دوران الأصول المتداولة (RCA)، ويوضح هذا المعدل مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الاستفادة من الأصول المتداولة لديها في تحقيق الأرباح. وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين إنَّ الحد الأعلى هو (11.08)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (2.0969) , في حين بلغ الانحراف المعياري لها (2.33725), وتُعَدّ من أقل نِسَب النشاط تشتتًا. ويمكننا أن نفسر سبب أن يكون معدل دوران الأصول المتداولة أقلَّ تشتتًا؛ لكون جميع العملاء، وبمختلف قطاعاتهم وبغض النظر عن تأثرهم بالأزمة الاقتصادية وتدهور سعر الصرف، فإنهم يسعون إلى الاستغلال الأمثل لأصولهم المتداولة في تحقيق الرِّبح، ولا يميلون إلى تجميد أصولهم المتداولة خوفًا من انخفاض قيمتها السوقية؛ نظرا لتدهور سعر الصرف وتذبذب الأسعار.
9. معدل دوران الأصول الثابتة (RFA), ويقيس هذا المعدل مدى كفاية المنشأة في استخدام الأصول الثابتة في العملية الإنتاجية, فإذا كان هذا المعدل عاليًا دلَّ على الاستخدام الجيد للأصول الثابتة بحسب المتاح من الطاقة الإنتاجية، أما إذا كان العكسُ, وكان المعدلُ منخفضًا فإنه يدل على عدم التوازن بين المبيعات وحجم الاستثمار في الأصول الثابتة، مما يعني تكدس المخزون, وعم تحقيق الغرض في المبيعات, ويدل على العجز في التسويق, مما يعني تجميد جزء من رأس المال العامل لمدَّة زمنية طويلة، وبحسب الجدول فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00), في حين أنَّ الحد الأعلى هو (387.10)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (23.9019), في حين بلغ الانحراف المعياري لها (66.69618). وتُعَدّ من أكثر نِسَب النشاط تشتتًا؛ ويعود ذلك التشتت مثلما أشرنا سلفا إلى اختلاف القطاعات، ناهيك عن توجهات العملاء، وطريقة إدارتهم في استغلال ما لديهم من أصول، فعلى سبيل المثال يميل عملاء قطاع المقاولات إلى استئجار الآلات والمعدات بدلا من شرائها؛ رغبة منهم في تخفيض أعبائهم المالية، ناهيك في عدم رغبتهم في تحمل الإهلاكات، وكلما قدم عمر الأصل احتاج إلى مصاريف صيانة دورية؛ مما يجعلهم يتحملون مصاريف إضافية يمكن تجنبها في حالة استئجار تلك المعدات.

10. معدل دوران مجموع الأصول (RTA)، ويقيس هذا المعدل مدى نشاط الأصول المتداولة والثابتة على توليد المبيعات من خلال استخدام اجمالي الأصول، وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين أنَّ الحد الأعلى هو (10.77)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (1.4691) في حين بلغ الانحراف المعياري لها (2.00770). وتُعَدّ من أقل نِسَب النشاط تشتتا بعد معدل دوران الأصول المتداولة (RCA).

11. معدل دوران المخزون (ITR) يشير هذا المعدل إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المنشأة، وكلما زاد هذا المعدل كلما كان أفضل والعكس صحيح، حيث يشير انخفاض المعدل إلى ارتفاع المخزون ويعني ان المبيعات منخفضة وبالتالي مؤشر على تجميد الأموال في الإنتاج وتخزين سلع بطيئة الحركة، وبحسب الجدول فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00) في حين أنَّ الحد الأعلى هو (188.97)، بلغ المتوسط الحسابي لها (15.8273) في حين بلغ الانحراف المعياري لها (42.56480) وتُعَدّ من أكثر نِسَب النشاط تشتتا بعد معدل دوران الأصول الثابتة (RFA), يمكننا أن نعلل هذا التشتت لكون الظروف التي تمر بها البلاد تدفع العملاء إلى اكتناز بضائعهم؛ خوفا من تدهور سعر الصرف, وعزوفهم عن المبيعات الآجلة؛ تجنبًا للخسائر الناتجة عن تذبذب سعر الصرف.

12. نِسْبة الديون إلى حقوق الملكية (DER), تقيس هذه النِسْبة مدى إسهام الدائنين في الموجودات بالمقارنة مع إسهام المالكين. إنَّ الحصول على نِسْبة عالية مؤشرٌ غيرُ جيد, وتدل نِسْبة الديون إلى نِسْبة حقوق المساهمين المرتفعة على إنَّ الشركة محملة بعبء ديون ثقيل نِسَبيًا، ولا يكون ارتفاعُ النِسْبة مؤشرًا غيرَ جيدٍ دائما, فإذا كان نمو الأرباح الناتجة عن الأموال المقترضة أعلى من تكلفة اقتراضها، يمكن أن تكون نِسْبة الديون إلى حقوق المساهمين المرتفعة إيجابية للسلامة المالية للشركة, وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00), في حين أنَّ الحد الأعلى هو (11.99)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (.4897), في حين بلغ الانحراف المعياري لها (1.44745). وتُعَدّ من أكثر نِسَب الديون تشتتًا، ويعود السبب إلى بعض العملاء في بعض القطاعات، وبخاصة القطاع الصناعي، فنظرا لضخامة الإنتاج؛ يندفعون للحصول على تمويل خارجي من غير أن يَعُوا ما يتكبدونه من فوائد، قد تنعكس سلبا على مركزهم المالي.

13. نِسْبة الديون إلى مجموع الأصول (DTA), وتقيس هذه النِسْبة مدى إسهام الديون في تمويل الأصول, سواءٌ أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، فكلما انخفضت هذه النِسْبة زاد عامل الأمان, والعكسُ صحيحٌ فترتفع المخاطر بارتفاع هذه النِسْبة، والمقصود بالمخاطر هنا مخاطر الدائنين أو المقرضين للمُنشأة، وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00), في حين أنَّ الحد الأعلى هو (3.00)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (.0729) في حين بلغ الانحراف المعياري لها (.43470). وتأتي في المركز التالي في التشتت بعد نِسْبة الديون إلى حقوق الملكية(DER) هذا فيما يخص نِسَب المديونية.

14. صافي رأس المال العامل إلى الأصول (NWC), وهو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ويقيس قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية, والوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل, وبحسب الجدول أعلاه فإن

الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00), في حين أنَّ الحد الأعلى هو (2.10)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (.2876), في حين بلغ الانحراف المعياري لها (.31493)، وكما في معظم النِسَب المالية يظهر التشتتُ في هذه النِسْبة, إذ سبق وتم التوضيح أن التشتت ناتجٌ عن الاختلاف في البيانات المالية المدخلة طبقا للقطاعات الاقتصادية ومدى تأثرها بالأزمة الاقتصادية في البلاد.

15. حقوق الملكية إلى الأصول (ETA), وتقيس هذه النِسْبة مدى اعتماد المنشأة على تمويل أصولها من أموالها الخاصة، فإذا كان الناتج أعلى من 2:1 فهذا يعني أن الشركة تعتمد على مصادر التمويل الداخلية, وارتفاع هذه النِسْبة يدل على مدى سلامة المركز المالي واستقراره على المدى الطويل، وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00), في حين أنَّ الحد الأعلى هو (3.64)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (.4906), في حين بلغ الانحراف المعياري لها (.47253)، وتعد النِسْبة الأقلَّ تشتتا من جميع النِسَب المالية المستخدمة في الدراسة؛ ويعود ذلك إلى أن معظم العملاء المتقدمين للحصول على ائتمان يعتمدون في التمويل على أصولهم الخاصة, ويعود السبب إلى أن معظم الشركات إما أن تكون فردية أو شركات تضامنية, وحتى الشركات المساهمة في اليمن نادرًا ما تطرح اسمها للتداول؛ نظرا لعدم وجود سوق للأوراق المالية في اليمن, وأيضا لتعذر الحصول على تمويلات خارجية.

16. صافي ربح العمليات إلى الأصول (NPA)، تستخدم هذه النِسْبة لقياس قدرة المنشأة على توليد الأرباح، وتستند على صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية، أي إنها تقيس قدرتها على توليد الربح التشغيلي، وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين أنَّ الحد الأعلى هو (.44)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (.0960)، في حين بلغ الانحراف المعياري لها (.11599)، وبما أن الانحراف المعياري أكبر من الوسط الحسابي نقول إن هذه النِسْبة من النِسَب التي تحتوي على تشتُّتٍ.

17. حقوق الملكية إلى الخصوم (ETL)، وتقيس درجة الرفع المالي في المنشأة، وتوضح هذه النِسْبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية، وتشير إلى درجة المخاطر التي يتعرض لها المقترضون عند حصولهم على تمويل. وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين أنَّ الحد الأعلى هو (12.50)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (1.7724)، في حين بلغ الانحراف المعياري لها (2.74333)، ونلاحظ أيضًا أن هذه النِسْبة تحتوي على تشتُّتٍ.

18. المبيعات إلى مجموع الأصول (STA)، وتقيس هذه النِسْبة قدرة أصول المنشأة على توليد مبيعات، فكلما ارتفعت النِسْبة دلت على كفاية الإدارة ومقدرتها على استثمار أصولها، وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين أنَّ الحد الأعلى هو (20.00)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (2.0991)، في حين بلغ الانحراف المعياري لها (3.25810).

19. مؤشر الفشل(Z. SCORE) ، ويستخدم هذا المؤشر في التنبؤ بالفشل المالي، ومقدرة المنشأة على الاستمرار، أي إنه كلما زادت النِسْبة كانت إمكانية الفشل أقلَّ، وكلما قلَّت النِسْبة دلَّ ذلك على زيادة احتمالية

الفشل المالي، وعدم الاستمرارية في النشاط. وبحسب الجدول أعلاه فإن الحد الأدنى لهذه النِسْبة هو (0.00)، في حين أنَّ الحد الأعلى هو (12.28)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (1.8220)، في حين بلغ الانحراف المعياري لها (3.07563).

الجدول رقم 4 يبين قيمة النِسَب المالية بشكل اجمالي من حيث وسطها الحسابي والانحراف المعياري لكل تلك النِسَب.

جدول رقم (4) يوضح المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى (MIN)	الحد الأعلى (MAX)
نِسْبة السيولة	Liquidity	1.2227	.82860	.15	4.31
نِسْبة الربحية	Profitability	.3852	.65638	.00	3.66
نِسْبة النشاط	Activity	10.8238	23.75480	.00	129.73
نِسَب المديونية	Debt	.2813	.76007	.00	6.00
تحليل الفشل المالي	Z. SCORE	4.2281	12.28	.00	12.28
قرار منح الائتمان	DOC	1.2857	.45502	1.00	2.00

المصدر: المؤلفين, 2020م, ص19

الجدول رقم (4) يبين مكونات المتغيرات المستقلة الخمسة، وهي: النِسَب المالية، فنِسْبة السيولة مثلا تتكون من: (نِسْبة التداول، ونِسْبة السيولة السريعة، ونِسْبة النقدية)، وتُعَدُّ من أقل المتغيرات المستقلة تشتتا خلال مُدَّة الدراسة، إذ إن الانحراف المعياري لها (82860.)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لها (1.2227)، حيث إنه إذا تقارب الانحراف المعياري مع المتوسط زادت دقة الرقم، وإذا تم العكس زاد التشتت، ويصبح الرقم غيرَ دقيقٍ مع المتوسط؛ بسبب البيانات غير المتناسقة أو السلبية. وفي حين أنَّ نِسَب الربحية تتكون من: (معدل العائد على حقوق الملكية، ونِسْبة مجمل الربح، ونِسْبة صافي الربح)، وتُعَدُّ من أكثر المتغيرات المستقلة تشتتا خلال مُدَّة الدراسة، حيث إن الانحراف المعياري لها بلغ (65638.)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لها (3852.)، حيث إن الانحراف المعياري أكبر من الوسط الحسابي. ويمكن أن نفسر سبب هذا التشتت لكون أن هناك اختلافات في نِسَب الربحية لعينة الدراسة، تبعا لنوع النشاط وباختلاف المجالات الاقتصادية، ومقدار الربح الذي يحققه كل قطاع، ناهيك عن القطاعات المتضررة من الأزمة الاقتصادية، وتذبذب سعر الصرف. وتتكون نِسَب النشاط من: (معدل دوران الأصول المتداولة، ومعدل دوران الأصول الثابتة، ومعدل دوران مجموع الأصول)، وتُعَدُّ أكثر المتغيرات المستقلة تشتتا خلال مُدَّة الدراسة، إذ إن الانحراف المعياري لها بلغ (23.75480)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لها (10.8238)، ويعود هذا الاختلاف أيضا إلى اختلاف وتنوع أنشطة العملاء طالبي الائتمان خلال مُدَّة الدراسة، في حين تتكون نِسَب المديونية من: (نِسْبة الديون إلى حقوق الملكية، ونِسْبة الديون إلى مجموع الأصول)، وتُعَدّ من أكثر المتغيرات المستقلة تشتتا خلال مُدَّة الدراسة، إذ إن الانحراف المعياري لها بلغ

(.76007)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لها (.2813)، ويمكن تبرير هذا التشتت في تباين نِسَب المديونية باختلاف اعتماد العملاء على التمويل الخارجي, مثل حصولهم على قروض من بنوك أخرى, أو حتى قروض تمويلية من جهات مانحة, أو عدم تسديدهم لمستحقات الغير طرفهم، في حين يتكون مؤشر الفشل المالي من نموذج ألتمان Z.SCORE, ويقوم على خمسة متغيرات مستقلة, يمثل كل منها نِسْبة مالية من النِسَب المتعارف عليها ومتغير تابع (Z)

$$Z=1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 1X5$$

ويُعَدُّ من أكثر المتغيرات المستقلة تشتتا خلال مُدَّة الدراسة، إذ إن الانحراف المعياري لها بلغ (12.28)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لها (.7143)، ويعود هذا التشتت إلى اختلاف قيم مؤشر الفشل المالي المتحصل عليها من عينة الدراسة.

ويتكون المتغير التابع قرار منح الائتمان من قيمتين: (1) وهي تشير إلى القبول، و(2) وتشير إلى الرفض.

ويظهر هنا الحد الأعلى والأدنى من كل نِسْبة على شكل متوسطاتٍ، بعكس الجدول السابق.

ثانيًا: معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):

تم استخدام اختبار (بيرسون)؛ لكونه يقيس العلاقة بين المتغيرات الكمية، حيث تُعَدُّ قيم المتغير التابع والمتمثلة بقرار منح الائتمان (نعم أو لا) من ضمن القيم الكمية المنفصلة، وتم منحها قيمة رقمية وهي (1) للقبول و(2) للرفض؛ وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في النِسَب المالية ومتغير الدراسة التابعة (قرار منح الائتمان). ويكون الارتباط معنويًّا ودالًّا إحصائيًّا عند مستوى دلالة أقل من 0.05, وكذلك إذا كانت قيمة (Sig) أقل من 0.01 يكون الارتباط معنويًّا إحصائيًّا. وقد جاءت نتيجة الاختبار كما في الجداول الآتي:

الجدول رقم (5) يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نِسَب السيولة، نِسَب الربحية، نِسَب النشاط، نِسَب المديونية، مؤشر الفشل المالي) والمتغير التابع (قرار منح الائتمان)

جدول رقم (5) يبين العلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع قرار منح الائتمان		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	
نِسَب السيولة	.162	.181	-
نِسَب الربحية	.338**	.004	معنوي
نِسَب النشاط	.234	.051	معنوي
نِسَب المديونية	-.081	.504	-
تحليل الفشل المالي	.581**	.000	معنوي

المصدر: المؤلفين, 2020م, ص21

**معامل الارتباط معنويٌّ إحصائيا عند a = (0.10)

3.3 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وذلك لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قرار منح الائتمان. الجدول رقم 6 أدناه يوضح نتائج اختبار الانحدار المتعدد.

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قرار منح الائتمان

المتغير التابع قرار منح الائتمان (DOC)							
م	المتغيرات المستقلة	B معامل الانحدار	Std. Error	T المحسوبة	Sig مستوى الدلالة	VIF معامل تضخم التباين	نتيجة الفرضية
1	نِسَب السيولة	-.135	.067	-2.025	.047	1.664	رفض
2	نِسَب الربحية	.166	.077	2.156	.035	1.380	رفض
3	نِسَب النشاط	.001	.002	.262	.794	1.844	قبول
4	نِسَب المديونية	-.137	.067	-2.064	.043	1.385	رفض
5	تحليل الفشل المالي	.092	.019	4.969	.000	1.766	رفض
F = 9.636							
R^2 = .429							
Sig = .000b							
R =.655a							
DW = 1.869							

المصدر: المؤلفين, 2020م, ص21

من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (6) أعلاه يتضح الآتي:

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن المتغيرات المستقلة (نِسَب السيولة، ونِسَب الربحية، ونِسَب النشاط، ونِسَب المديونية، ومؤشر الفشل المالي) لها علاقة ذات دلالة معنوية بالمتغير التابع، وتؤثر تأثيرا إيجابيا في قرار منح الائتمان عند مستوى دلالة(Sig=.000)، إذ إن المتغيرات المستقلة ترتبط ارتباطًا طرديًّا متوسط مع المتغير التابع قرار منح الائتمان, وتعادل (R=%65.5). وأن المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج تفسر ما مقداره (R^2=%42.9) من المتغير التابع قرار منح الائتمان (DOC)، أما المتبقي فيعود إلى عوامل أخرى. بناء عليه يمكن اختبار الفرضيات الخمس باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نِسَب السيولة وقرار منح الائتمان"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نِسَب السيولة وقرار رفض منح الائتمان, مُقاسةً بنِسْبة التداول (CUR), ونِسْبة السيولة السريعة (QUR), ونِسْبة النقدية (CAR) ذات دلالة إحصائية (Sig=.047) عند مستوى معنوية 5%، إذ إن زيادة نِسْبة السيولة بنِسْبة (1%) ستؤدي إلى انخفاض احتمالية اتخاذ قرار رفض منح الائتمان بنِسْبة (13.5%)، وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية (Sig=.047) عند مستوى معنوية 5%، إذن يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة وهي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نِسَب السيولة وقرار منح الائتمان". وتأتي هذه النتيجة متفقة مع دراسة (Rahima et al.,2018) التي توصلت إلى أن النِسَب المالية التي تؤثر في قرارات الإقراض هي نِسْبة السيولة السريعة.

الفرضية الثانية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نِسَب الربحية وقرار منح الائتمان"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين نِسَب الربحية وقرار منح الائتمان, مُقاسةً بمعدل العائد على الأصول (ROA), ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE), ونِسْبة مجمل الربح (GPR), ونِسْبة صافي الربح (NPR), ذات دلالة إحصائية (Sig=.035) عند مستوى معنوية 5%، إذ إن زيادة نِسْبة الربحية بنِسْبة (1%) ستؤدي إلى زيادة اتخاذ قرار منح الائتمان بالقبول بنِسْبة (16.6%.)، وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية (Sig=.035) عند مستوى معنوية 5%، إذن يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة وهي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نِسَب الربحية وقرار منح الائتمان ". وتأتي هذه النتيجة متناسقة أيضًا ومتوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي، بأنه كلما زادت نِسَب الربحية تمكنت المنشأة من سداد التزاماتها المتمثلة في القرض وفوائده، فيتم منحها القرضَ، والعكسُ صحيح. وتتفق هذه النتيجة أيضًا مع دراسة (باوزير،2017م).

الفرضية الثالثة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نِسَب النشاط وقرار منح الائتمان"

أظهرت نتائج الدراسة عدم العلاقة بين نِسَب النشاط وقرار منح الائتمان، مُقاسةً بمعدل دوران الأصول المتداولة (RCA), ومعدل دوران الأصول الثابتة (RFA), ومعدل دوران مجموع الأصول (RTA), ومعدل دوران المخزون (ITR), إذ إنَّ (Sig=.794), وبما إنه أكبر 5%، فإذن لا توجد دلالة إحصائية معنوية, وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية, حيث تبين عدم وجود علاقة ذات الدلالة الإحصائية بين نِسَب النشاط وقرار منح الائتمان. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البحيصي، 2011م) التي توصلت إلى وجود علاقة بين تحليل النِسَب المالية الأنشطة العميل وقرار منح الائتمان، وتختلف هذه النتيجة أيضا مع دراسة (وليد، 2018م) التي تشير إلى وجود علاقة بين نِسَب الربحية وقرار منح الائتمان.

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نِسَب المديونية وقرار منح الائتمان"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نِسَب المديونية وقرار منح الائتمان, مُقاسةً بنِسْبة نِسْبة الديون إلى حقوق الملكية (DER), ونِسْبة الديون إلى مجموع الأصول (DTA), ذات دلالة إحصائية (Sig=.043) عند مستوى معنوية 5%، إذ إن زيادة نِسْبة المديونية بنِسْبة (1%) ستؤدي إلى انخفاض اتخاذ قرار منح الائتمان بالقبول بنِسْبة (13.7%)، وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية (Sig=.043) عند مستوى معنوية 5%، فإذن يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة وهي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نِسَب السيولة وقرار منح الائتمان". وتأتي هذه النتيجة متناسقة ومتوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي، بأنه كلما زادت نِسْبة المديونية انخفضت احتمالية اتخاذ قرار منح الائتمان بالقبول، فليس من المنطق أن يتم منح الائتمان من أجل سداد التزامات المقترض للغير، طالما هو عاجز عن سداد التزاماته، فكيف سيقوم بسداد التزاماته تجاه البنك؟، كما تتفق مع السياسة الائتمانية لبنك اليمن والكويت.

الفرضية الخامسة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل الفشل المالي وقرار منح الائتمان"

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية (Sig=.000) عند مستوى معنوية 5%، بين تحليل الفشل المالي مقاسا بنموذج ألتمان وقرار منح الائتمان, إذ إن زيادة قيمة Z.SCORE بنِسْبة (1%) سيؤدي إلى

زيادة اتخاذ قرار منح الائتمان بالقبول بنِسْبة (9.20%)، وبما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية (Sig=.035) عند مستوى معنوية 5%، إذن يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة وهي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل الفشل المالي وقرار منح الائتمان". وهي نتيجةٌ متناسقة ومتوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي، بأنه كلما زادت احتمالية الفشل زادت احتمالية خسارة المنشأة، فكيف ستتمكن من سداد التزاماتها المتمثلة في القرض وفوائده؟، فيتم رفض منحها القرض، والعكسُ صحيحٌ، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أحمد،2017م) التي توصلت إلى أن استخدام المعلومات المحاسبية يساعد في التنبؤ بالمستقبل.

4. خاتمة

بناء على ما سبق، ينمكن تلخيص نتائج الدراسة كما يلي:

- وجود تأثير وعلاقة قوية بين متغيرات الدراسة المستقلة (نِسَب السيولة، ونِسَب الربحية، ونِسَب المديونية، ومؤشر الفشل المالي (Z. SCORE) وبين المتغير التابع قرار منح الائتمان.
- كان أكثر المتغيرات المستقلة ارتباطا مع المتغير التابع هو مؤشر الفشل المالي المقاس بقيمة (Z. SCORE) حيث تعتبر هذه النتيجة منطقية لكونه لا يمكن تصور أن يتم منح قرض ليستثمر في مشروع فاشل.
- عدم وجود العلاقة ذات دلالة إحصائية بين نِسَب النشاط والمتغير التابع قرار منح الائتمان.
- استخدام النماذج الكمية في التحليل المالي يساعد في ترشيد قرارات منح الائتمان في بنك اليمن والكويت.
- المعلومات المتوافرة من تحليل القوائم المالية لها تأثير مباشر في اتخاذ قرار منح الائتمان في بنك اليمن والكويت.
- استخدام النماذج الكمية التي تُعَدُّ من الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم العملاء طالبي الائتمان يساعد على اتخاذ قرارات سليمة من خلال المعلومات المتوافرة، التي تعمل على تقليل المخاطر إلى أدنى المستويات.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بالآتي:

- ينبغي على إدارة البنك أن تقوم بتصنيف العملاء بناءً على جدارتهم الائتمانية؛ توفيرًا للوقت والجهد.
- إلزام العملاء طالبي الائتمان بتوفير معلومات مالية واضحة ومفيدة ومدققة يمكن الاعتماد عليها في إعداد الدراسة الائتمانية واتخاذ قرارات منح الائتمان.
- إلزام موظفي قسم التسهيلات الائتمانية بإعداد مذكرات ائتمانية شاملة في حال تجديد سقف التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وعدم الاكتفاء بالدراسة الائتمانية السابقة.
- تصميم برنامج أو نظام محاسبي لإجراء الدراسة الائتمانية؛ توفيرًا للوقت والجهد، وتقديم ملخص يعمل على الحد من الأخطاء التي قد يقع فيها موظفي قسم التسهيلات نظرًا للإدخال الخاطئ أو عدم إجراء التحليل المالي بشكل صحيح، مما يسهل عملية اتخاذ قرار منح الائتمان.
- تصميم برنامج إلكتروني يساعد العملاء على تقديم طلب الائتمان آلي من غير الحاجة إلى القدوم للبنك، شريطَ أن يكون لديهم حسابٌ في بنك اليمن والكويت.

- الالتزام بالسياسة الائتمانية لبنك اليمن والكويت، والعمل على تحديثها بما يواكب الظروف والأوضاع الاقتصادية للبلد.
- توفير التدريب الكافي لموظفي قسم التسهيلات الائتمانية، الأمرُ الذي ينعكس إيجابًا على إعداد مذكرات ائتمانية ذات جودة عالية.

علاوة على ذلك توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على بنك اليمن والكويت فحسب، بل أن تشمل هذه الأبحاث جميع البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، وأن تتضمن جميع العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان، وعدم الاكتفاء بالتحليل المالي.

5. قائمة المراجع

1.5. المراجع العربية

- إبراهيم، إلهام وشقورة، إيدام (2015)، دور التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية السودانية – دراسة حالة عينة من البنوك السودانية– مجلة كلية التجارة العلمية المجلد (1) العدد (1)، جامعة النيلين.
- أبو شيخة، رائد (2016)، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- احمد، بابكر واحمد ناهد (2015) تطبيق نموج التمان (Z- SCORE) للتنبؤ بالفشل المالي – بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي العدد الثامن، السودان.
- باوزير، أحمد (2017) إثر التحليل المالي على أداء البنوك دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مدينة المكلا، رسالة ماجستير جامعة حضرموت اليمن.
- البحيصي، عصام (2011) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، فلسطين.
- بلوله، فضل المرجى (2017) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة حالة المصارف التجارية العاملة بولاية الجزيرة، رسالة ماجستير جامعة الجزيرة كلية الاقتصاد والتنمية الريفية قسم المحاسبة والتمويل السودان.
- الجرجاوي، حليمة (2008)، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم _ دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين.
- الجزراوي، إبراهيم، والنعيمي، نادية (2010) ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة – دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (83) ، الجامعة المستنصرية.
- الخضيري، محسن (1987) ، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، القاهر مصر، مكتبة الانجلو المصرية.
- الدغيم، عبدالعزيز والأمين، ماهر، وانجرو، ايمان (2006) التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد.(3)
- السيسي، صلاح الدين (2004)، قضايا مصرفيه معاصره، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.
- سعيد، عبدالسلام (2000) ، الائتمان المصرفي، طرابلس، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.

- سعيد, مجدولين محمد (2023), الاستثمار في القطاع المصرفي ودورة في التنمية الاقتصادية في اليمن, المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة, المجلد 53, العدد 2, ص ص 543 – 568, جامعة عين شمس, جمهورية مصر العربية.
- الشيخ، فهمي (2008) ، التحليل المالي، رام الله, فلسطين, (دار النشر غير معروفة).
- عناد، مجداب (2010) ، المدخل الى الإدارة المالية والتحليل المالي، ذمار، الجمهورية اليمنية، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر.
- الطعمة، محمد (2014) ، استخدام المؤشرات المالية في تقويم أداء المصرف التجاري السوري، درجة الاجازة في إدارة الأعمال، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجزيرة سوريا.
- القرشي، عبد الله علي أحمد (2013)، المنافسة و تركز هيكل السوق في القطاع المصرفي اليمني. مجلة العلوم الإدارية، مجلد2، العدد 4، ص ص. 145-169. جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.
- مطر، محمد (2010) ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- وليد، عمومن (2018) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر.

2.5. المراجع الأجنبية

- Emeni, Francis (2014), Accounting information and banking decisions, University of Benin Nigeria
- Nimpa, Alain and Wamba, Djoutsa and Kamgaing, Simo (2013), The implications of the accounting data management on the exercise of small and medium size enterprises, University of Dschang, Cameroon
- Obara, Lawyer (2004) Accounting information and commercial bank lending decision in Negeria: An empirical analysis of selected Banks Port Harcourt, Rivers State University of Science and Technology, Nigeria
- Rahima, Siahaan and Sari, Ayu and Rusiai (2018) Influence of accounting and non – accounting information on credit decision. Universitas Pembangunan Panca Budi, Medan, Indonesia.
- Ruggeri, Daniela and Leotta, Antonio and Rizza, Carmela (2018) The Bank lending process: accounting information role in constructing realities or illusions, University of Catania, Corso, Italia.